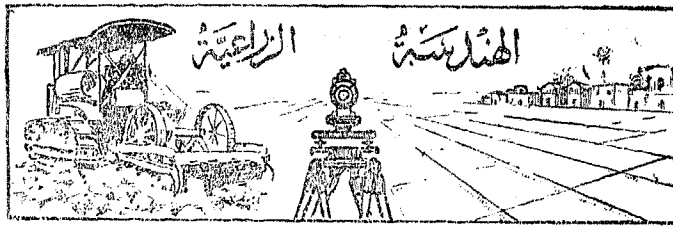

توزيع الثروة الزراعية فى البلاد

والعمل على تصفيح الريف كعلاج لسوء هذا التوزيع

للأستاذ محمد رشدى النحال المهندس الزراعى

كانت مصر فى الأزمنة الغابرة أم الحضارة والمدنية ، وقد امتدت أملاكها شرقا فشملت بلاد الهند والسند والتركستان . وشمالا فشملت بلاد الأناضول والبلقان ، وجنوباً فشملت بلاد النوبة وأعالى النيل والسودان ، وغرباً فشملت بلاد المغرب وبلاد الأسبان . وها هى ذى آثارنا القديمة تدل على ما كانت عليه البلاد فى تلك الأزمان .

وها أنتم ترون ما آلت إليه البلاد فى هذه الأيام من تأخر عن مسايرة عجلة التقدم العالمى ، ومن تأخر اقتصادى واجتماعى ، ومن انخفاض فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من أفراد الشعب المصرى ، وإنى لا أعدو الحق حين أرجع علة الجماعة المصرية إلى فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادى ، وحين أذكر أن الفقر هو الداء الأصيل لهذه الجماعة ، وأن الجهل والمرض ليسا سوى بعض آثاره . وليس أدل على ذلك وعلى هـــذه الحقيقة من أن الأوبئة التى اجتاحت البلاد فى السنوات الأخيرة كانت أكثر فتكا بين الطبقات الفقيرة ، وأن آخرها وهو وباء الكوليرا الذى اكتسح أرض الوطن قد خلف من ورائه آلاف الضحايا واستهدفت البلاد بسببه لشلل تام فى كيانها الاقتصادى والاجتماعى لولا ما بذل من مجهود جبار .

ولكى أبين لكم حالة البلاد الاقتصادية وسوء توزيع الثروة الزراعية ، أقول لحضراتكم أن الوضع الذى آلت إليه الملكية الزراعيه في مصر ، وما وصلت إليه من تعقيد لا يسأل عنه عهد معين أو وزارة بالذات ، ولكن السنوات المتعاقبة هى المسئولة عن هذه المشكلة وما ترتب عليها من انخفاض مستوى معيشة أغلب السكان الزراعيين ، إذ أنها وليدة جملة عوامل وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ظلت تتكاثر وتتطور وتترك أثرها على مر السنين حتى أصبح علاجها يقتضى كثيراً من الدرس والجهد والكثير من الجرأة .

وإليكم بحثاً اقتصادياً مختصراً عن هذه المشكلة أسرده عليكم لتتبينوا منه مبلغ سوء ما وصل إليه توزيع الملكية الزراعية فى البلاد .

فمصر بلد زراعى أساس ثروته الزراعة ، ويبلغ عدد سكانه وفقاً للتعداد الأخير ١٩٫٠٩٠٫٤٨٨ نسمة ، ومساحة الأرض الزراعية ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ فدان ، وهى توازى ٣ ٪ فقط من جملة زمام القطر .

وقد كان عدد السكان خلال عام ١٨٠٠ م نحو ٢٫٤٦٠٫٠٠٠ نسمة ومساحة الأرض الزراعية ٤٫٥٦٠٫٠٠٠ فدان ، أى أن نسبة الزيادة فى السكان ٧٦٠ ٪ يقابلها فى الأراضى الزراعية ٣٠ ٪ فقط ، كما أن مقدار الزيادة فى عدد السكان يساوى الزيادة فى مساحة الأرض ٢٥ مرة .

ويتبين لكم من ذلك مدى التطور السريع فى حركة السكان وما يقابله من انعدام الزيادة النسبية فى مساحة الأرض المنزرعة ، وما يترتب على ذلك من عدم زيادة الإنتاج الزراعى واختلال الميزان الاقتصادى ، وهبوط مستوى المعيشة بين أكثر السكان ، وخاصة من يشتغل منهم بالزراعة ، وإنى أذكر بهذه المناسبة قول النائب الإنجليزى مستر زايز ديفيس بمجلس العموم فى سنة ١٩٣٤ ، وهو : « إن الفقراء فى مصر يعيشون فى مستوى لم أر أدنى منه فى أى بلد آخر فى العالم » .

وليت الأمر اقتصر على هذا الحد ، بل انظروا معى إلى سوء توزيع هذه الملكية الزراعية على هذا الشعب البائس .

فمن مجموع عدد السكان السالف الذكر يوجد ٢٫٥٢٣٫٠٠٠ نسمة يملكون كل المساحة المنزرعة أى أنه يوجد ١٦٫٥٦٧٫٤٨٨ نسمة لا يمتلكون شبراً واحداً من أرض هذا الوطن العزيز .

وإذا ألقينا الضوء على هذا الرقم من الملاك وهو ٢٫٥٢٣٫٠٠٠ نسمة لتكشف لنا أنه متسبب عن سوء توزيع الملكية الزراعية عليهم ، ولأدركنا بعض العوامل الرئيسية فى انخفاض مستوى معيشة أغلب المشتغلين بالزراعة ، فبينما يمتلك ٩٩٫٥ ٪ من هؤلاء الملاك ٦٠ ٪ من الأراضى الزراعية نجد أن ½ ٪ فقط من مجموع الملاك يمتلكون المساحة الباقية وقدرها ٤٠ ٪ من جملة الأراضى المنزرعة ومن بينهم ٢٠٠٠ شخص يمتلكون ١٫٢٥٠٫٠٠٠ فدان .

ومن بين جملة ملاك الأراضى الزراعية يوجد ٩٣ ٪ يمتلك كل منهم ٥ أفدنة فأقل ، بل إن الغالبية الكبرى منهم لا تزيد حيازاتهم عن الفدان الواحد ، إذ تبلغ نسبة هذه الفئة ٦٨ ٪ من جملة الملاك . وإذا أمعنا النظر أكثر فإننا نجد أن ١٫٢٩٠٫٠٠٠ يمتلكون مساحات من القراريط والأسهم لا تتعدى ١٢ قيراطا وهى لا تعتبر اقتصادياً ملكية زراعية ، خصوصاً إذا علمنا فيما بعد أن معظم هذه المساحات مثقل بالديون .

وإليكم تقريراً رسمياً من أكبر هيئة برلمانية وتشريعية فى البلاد ، ألا وهو تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب الحالى فى الدورة الماضية عن الحالة المالية العامة فى البلاد . فقد جاء فى هذا التقرير بالحرف الواحد « بالإحصاءات الرسمية والدراسة الدقيقة » وجد أن الدخل القومى برغم تقدم الصناعة لا يزال دون المستوى اللائق بالكرامة الإنسانية ، ذلك لأن التوسع الصناعى لا يستوعب الزيادة المطردة فى عدد السكان ، و المساحة المنزرعة قد ظلت على ما كانت عليه » ويؤخذ من هذه الإحصاءات — كما جاء فى ذلك التقرير : « أن متوسط الدخل القومى السنوى من الملكية الزراعية يتراوح بين جنيهين اثنين وسبعة عشر جنيها للفرد الواحد

من صغار الملاك وبين ١٧ جنيها و٤٩٨٩ جنيها للواحد من كبارهم وهم يمثلون الأقليـــة ».

من أجل كل هذا وجب علينا نحن جماعة المهندسين الزراعيين الذين تخصصوا فى أهم ما يهم العالم أجمع بصفة عامة، وأهم ما يهم مصر الزراعية بصفة خاصة ألا نرى هذه الحالة ونقف مكتوفى الأيدى . فماذا نفعل لإصلاح هذه الحالة ؟ أننادى بتوزيع الملكية الزراعية توزيعا عادلا بين السكان ، أى ننادى بالشيوعية ؟ كلا وألف مرة كلا ، فإن الشيوعية من المبادىء الهدامة ولا تتفق مع الدين الاسلامى، دين البلاد الرسمى؟ أم نتجه إلى السياسة وهى أم الداء فى هذه البلاد ؟ كلا وألف مرة كلا . إذ أنه من الخطأ الفادح أن يحسب أحد من الناس أن العمل السياسى هو كل شىء . بل الصحيح أن الوظيفة الحقة تتجلى فى العمل الاقتصادى والعمل الاجتماعى ، وهذا هو الذى نبه اليه زعيم الهند والشرق غاندى ، فلقد كان الفقيد العظيم نفسه مثلا حياً للوطنية العـــاملة ،فلم يقصر جهوده على العمل السياسى فقط ، بل كان يقرنه دائماً بالعمل الاقتصادى الذى بلغ منه ذروته حين جعل ضمن رسالته الوطنية تعليم الشعب بنفسه صناعة النسج وإدخالها فى أفقر البيوت حتى تستغنى عن الصناعات الأجنبية وترفع بانتاجها مستواها الاجتماعى ، ولقد قال غاندى فى إحدى خطاباته أثناء كفاحه : لو استطعت إدخال الغزل فى كل كوخ هندى لرضيت نفسى كل الرضا ، وقد حقق الله أمنيتـه فرأي قبل مصرعه المغـــزل الشعبي منتشراً فى الهنـد من أقصاها إلى أقصاها ، ونالت البلاد على يديه وبفضل مشروعاته الاقتصادية استقلالها السياسى العام .

وانى لأرى أن نحذو حذو زعيم الشرق ونبى الوطنية ، فنجعل من أهم أهدافنا نشر المغزل الشعبي والنول اليدوى بين الفلاحين الفقراء ، فبإنتاجه يستغنون عن الملابس الأجنبية ، وهذا عمل وطنى جليل ، علاوة على أن ما يفيض من انتاجهم عن استهلاكهم الشخصى واستهلاك عائلاتهم يمكنهم أن يبيعوه لغيرهم فتخلق بذلك صناعة شعبية يدوية بنفقات بسيطة ،وستظل هذه الصناعات تلعب دورها الاقتصادى

فى المحيط الريفى لتوفر عوامل نجاحها من حيث انتاجها والعامل المنتج لها والهيئة المستهلكة للناتج منها ، وستكون سبباً فى رفع مستوى معيشة الفلاح وانماء دخله عن طريق استغلال أوقات الفراغ خلال المواسم الزراعية المختلفة ، خصوصاً أن الاجتماعيين المصريين متفقون ، بل مجمعون على أن الفلاح المصرى يعانى بطالة خلال المواسم الزراعية على مدار السنة نحو ثلث عام أو يزيد ، ولا وسيلة للانتفاع بها إلا عن طريق نشر وتعميم الصناعات اليدوية فى الريف .

فتصنيع الريف أمر لا يقل أهمية عن الصناعات الكبرى ، بل إننى أرى أنه يفوقها ، لأنه عمل الفرد ولا تحكم لصاحب العمل فيه ، علاوة على أن انتشار الصناعات اليدوية فى قرى مصر من شأنه انعاش اقتصاديات الملايين من القرويين ونسبتهم تقرب من ٣/٤ عدد السكان .

والقرى المصرية التى خضعت لظل نظام « التصنيع اليدوى » كفرية « نقادة » فى الصعيد ، وقرية « فوة » فى الوجه البحرى قرى ناهضة حية ، لأن الأهلين فيها اتجهوا نحو التجديد والابتكار ، وتحولوا بعقليتهم فى حدود مستوى البيئة الريفية تحولا ايجابيا كان ثمرة من ثمار النشاط الصناعى ففتحت أمامهم آفاق جديدة ، وسرعان ما حذقوا التسويق بعد أن اتقنوا الانتاج حتى إذا طلقوا حياة القناعة تطلعوا إلى الأسواق الخارجية ، وهاهى منتجات نقادة من « الفرك » تحتل السوق السودانية كما يحتل « الكليم » المصرى السوق السويسرية .

إن رجال الاقتصاد بالجامعات الأمريكية ينظرون إلى مشروع « التصنيع الريفى » على أنه الوسيلة المثلى لتحويل أوقات الفراغ إلى قيم مادية ، وبذلك تكافح « الأمية الاقتصادية » ، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أنه بداية لزحف خاطف بالاصلاح الاجتماعى فى مصر التى أغلب سكانها قرويون ، لأن من مزايا المشروع أنه إيجابى الثمار ، عاجل النتائج ، ويضاعف من تفاؤلهم — وهو تفاؤل أكثر

المصريين ـ أن المشروع سوف يخلق جيلا من العمال المتمرنين الممتازين الصالحين لإمداد المصانع المصرية التى ينتظر إنشاؤها تحقيقا للهدف الاقتصادى.

وإن التصنيع الريفى ليس مقصور الفائدة على الربح المادى، ولكنه يؤدى إلى تطور كبير فى خلق أهل الريف واتجاههم، ذلك لأن البيئة الزراعية تقترن عادة بنوع من القناعة والرغبة فى الاستقرار، والنفور من المجازفة، والطباع التى تنميها البيئة الزراعية لا تؤهل للفوز فى السباق العالمى الحاضر، ولا يزعمن أحد منكم أن تصنيع الريف معناه إهمال الزراعة، ولكنه يعنى إضافة مورد ونبع جديد إلى موارد الدخل الأهلى.

إن تصنيع ريف مصر تصنيعا يدوياً هو الخطوة الأولى لتصنيع مصر آليا، واليوم الذى تتمكن فيه مصر من تحقيق هذا الحلم هو اليوم الذى يقال فيه إنها كافحت الأمية الاقتصادية فى القرية المصرية.